ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

قراءة النصّ العقدي في الفكر الحداثي المعاصر ـالأسس الفلسفية وآليات النقدـ

د.عبد الرحمن سعد فرج فرحات*
قسم العقيدة ، كلية أصول الدين، جامعة علوم الشريعة ، ليبيا
Abdosaad6561@gmail.com

تاريخ الاستلام 2/2 / 2026م تاريخ القبول 1 / 5 / 2026م

Reading the Doctrinal Text in Contemporary Modern Thought - Philosophical Foundations and Criticism - Mechanisms

Dr. Abdul Rahman Saad Faraj Farhat
University of Sharia Sciences - College of Fundamentals of Religion - .Department of Creed
Abdosaad6561@gmail.com

Abstract

This research examines the doctrinal text in contemporary modernist thought in terms of its methodological foundations and reading mechanisms, as well as how these approaches are critically assessed. It highlights the main intellectual references adopted by these approaches, such as the centrality of reason, historicism, and the relativity of meaning, in addition to the employment of modern methodologies including deconstruction, hermeneutics, historical criticism, and linguistic analysis. The study discusses the impact of these methods on reshaping the understanding of the doctrinal text outside the interpretive frameworks established in the Islamic tradition, and the resulting epistemological issues related to the nature of the doctrinal text and its specificity as a revelatory text with fixed foundational meanings. It also sheds light on the presence of Western philosophical references in guiding some modernist interpretations. The research concludes with the necessity of methodologically regulating the engagement with the doctrinal text in a way that achieves a balance between benefiting from modern approaches and preserving the interpretive principles of the Islamic tradition.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

الملخـــــــــص:

يتناول هذا البحث دراسة النص العقدي في الفكر الحداثي المعاصر من حيث أسسه المنهجية وآليات قراءته وكيفية نقدها، مبرزًا أهم المرجعيات الفكرية التي اعتمدتها هذه المقاربات، مثل مركزية العقل ، ونسبية الدلالة، إضافة إلى توظيف مناهج حديثة كالتفكيكية والهرمنيوطيقا والنقد التاريخي واللساني، ويناقش البحث أثر هذه المناهج في إعادة تشكيل فهم النص العقدي خارج الأطر التفسيرية المعتمدة في التراث الإسلامي، وما ترتب على ذلك من إشكالات معرفية تتعلق بطبيعة النص العقدي وخصوصيته بوصفه نصًا وحيانيًا ثابت الأصول والدلالة، كما يسلط الضوء على حضور المرجعيات الفلسفية الغربية في توجيه بعض القراءات الحداثية، ويخلص البحث إلى ضرورة ضبط التعامل مع النص العقدي منهجيًا، بما يحقق التوازن بين الإفادة من المناهج الحديثة والحفاظ على الأصول التفسيرية في التراث الإسلامي.

المقدمة:

البحث يعالج إحدى القضايا الفكرية المؤثرة في تشكيل الفهم الديني وإعادة بناء التّصورات العقدية في الفكر المعاصر، فقد برزت اتجاهات حداثية أعادت مقاربة النص العقدي اعتمادًا على مناهج فلسفية ولسانية مستمدة من الفكر الغربي، الأمر الذي أثار نقاشًا واسعًا حول مدى توافق هذه القراءات مع أصول التفسير المعتمدة في التراث الإسلامي، ومن هنا تأتي ضرورة دراسة الأسس الفكرية التي قامت عليها هذه المقاربات وتحليل منطلقاتها النقدية والكشف عن خلفياتها المنهجية، وتُعد مسألة قراءة النص العقدي من القضايا المحورية في الدراسات الفكرية الحديثة لما لها من أثر مباشر في تشكيل البنية المعرفية للتصورات الدينية داخل المنظومة العقدية، حيث اتجهت بعض القراءات الحداثية إلى توظيف أدوات معرفية جديدة في التعامل مع النص، مستندة إلى جملة من الفلسفات والمناهج الغربية الحديثة.، كالهرمنيوطيقا(1) ، والتفكيكي (2) والتاريخانية(3) ، محاولةً تجاوز أنماط الفهم التي دأب عليها علماء الأمة للنصوص الدينية، وانطلقت هذه القراءات من أسس فكرية متعددة؛ أبرزها: مركزية العقل، ونسبية الدلالة، وإعادة تأويل المفاهيم العقدية بما ينسجم مع التحولات الفكرية الحديثة، غير أنّ هذه المحاولات أثارت جدلًا واسعًا بين الباحثين؛ بسبب ما ترتب عليها من إشكالات معرفية ومنهجية تمسُّ طبيعة النص العقدي وثوابته، ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى الكشف عن الأسس الفلسفية التي قامت عليها القراءة الحداثية

للنص العقدي، وتحليل منطلقاتها المنهجية، ثم مناقشتها نقديًا في ضوء أصول العقيدة الإسلامية ومناهج الاستدلال المعتبرة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: إشكالات تأويل النصوص العقدية وفق المنظور الحداثي - بحث في ضوابط قراءة النص القرآني وعوائق تأويله، فوضيل مولود. يتضح من عنوان البحث ومضمونه أنه اقتصر على تناول أداة واحدة من أدوات الفكر الحداثي المعاصر في قراءة النص، كما أنه حصر دراسته في النص القرآني دون غيره. أما بحثي فإنه يعالج عدداً من أدوات الفكر الحداثي في قراءة النص العقدي، ولا يقتصر على النص القرآني فحسب، بل يمتد ليشمل النصوص العقدية بمختلف أنواعها؛ من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وآثار السلف.

الدراسة الثانية: القراءة الحداثية للسنة النبوية عرض ونقد، حنان خياطي. يظهر من عنوان البحث أنه متعلق بالقراءة الحداثية للنصّ النبوي عموماً، دون تخصيص العقدي منها، وأما هذا البحث ففي قراءة النص العقدي عموماً نبوياً أو قرآنياً.

ويسعى البحث كذلك إلى بيان حدود التأويل الحداثي، ومدى انسجامه مع الخصوصية المعرفية للنص العقدي، وقد تمحور هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول- الإطار المفاهيمي :

المطلب الأول- مفهوم النص العقدي وخصائصه.

يُقصد بالنص العقدي:" مجموع النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والتي تتعلق بمسائل الإيمان وأصول العقيدة، كالإيمان بالله -تعالى- وأسمائه وصفاته، والإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر"(4) ، ويتميّز هذا النص بكونه نصًّا تأسيسيًا في بناء الاعتقاد الإسلامي؛ إذ يُعدّ المرجع الأعلى الذي تُستمد منه العقيدة وتُضبط به التصورات الكلية.

ويتّسم هذا النص بعدة خصائص، من أبرزها: كونه نصًا معصوماً-لا يتطرّق إليه احتمال الشكّ والرّيبة-مصدره من الله -تعالى-، مما يمنحه صفة القطع والثبوت من جهة المصدر، إضافة إلى شموليته وعمومه في توجيه الإنسان نحو الإيمان الصحيح، والعمل الصالح، كما يتميز بكونه نصًا غيبيًا في كثير من مضامينه، الأمر الذي يجعل مجال العقل فيه مقيدًا بضوابط الوحي، لا متجاوزًا له في التأويل والاستنباط، ومن خصائصه: وحدة دلالته في الأصول الكبرى للعقيدة، وإن كان قد يرد فيه ما يحتاج إلى بيان أو تفصيل من خلال النصوص الأخرى، كشرح مجمل، أو تقييد مطلق.

وبناء على هذه الخصائص، فإن التعامل مع النص العقدي يتطلب منهجًا تفسيرياً خاصًا ينسجم مع طبيعته بوصفه نصًا وحيانيًا من عند الله -تعالى-، ويستوجب هذا المنهج ضبط أدوات الفهم وآليات التأويل بما يحقق المقصود الشرعي من الخطاب العقدي، كما يراعي خصوصية هذا النص المعرفية والمرجعية التي تميّزه عن غيره من النصوص، ويؤكد ذلك ضرورة الحذر من إسقاط مناهج خارجية لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية، وبذلك يتم الحفاظ على توازن الفهم بين الدقة المنهجية والمرجعية العقدية للنص، بما يحقق التوازن بين التراث والواقع.

المطلب الثاني- مفهوم الحداثة والقراءة الحداثيـــة:

يُقصد بالحداثة في الفكر المعاصر:" التحوّل التاريخي والفكري الذي نشأ في السياق الغربي منذ عهد النهضة الأوروبية، والقائم على إعادة تأسيس المعرفة الإنسانية على مقتضى النظر العقلي والتجربة الحسية، مع إزاحة سلطان الوحي عن توجيه التصورات الكلية للوجود والحياة(5) ، وقد انتقلت مفاهيم الحداثة لاحقًا إلى مجالات متعددة من الفكر الإنساني، بما في ذلك الدراسات الدينية والاجتماعية.

أما القراءة الحداثية للنصوص الدينية: فهي منهج تأويلي يسعى إلى إعادة فهم النصوص الدينية في ضوء المناهج الحديثة في الفلسفة واللغة والعلوم الإنسانية، مع التركيز على التاريخية والسياقية(6) في تفسير النص، وإعادة إنتاج المعنى بعيدًا عن القراءات التي تعتمد على أصول التفسير المعروفة في التراث الإسلامي المبنية على تفسيرات أهل العلم باللغة والأثر والقواعد والأصول المنضبطة(7)

وتقوم هذه القراءة على فرضية أساسية مفادها أن النص الديني- ومنه النص العقدي- نصٌّ قابل لإعادة الفهم باستمرار، وأن معناه لا يُحسم بشكل نهائي، بل يتجدد بتجدد السياقات التاريخية والثقافية، وهو ما يجعلها تختلف جذريًا عن المنهج الإسلامي في التعامل مع النص، التي تربط الفهم بضوابط لغوية وشرعية ومنهجية ثابتة، وبالتالي، فإن مفهوم القراءة الحداثية للنص العقدي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتصور الحداثي للمعرفة، القائم على النسبية وإعادة إنتاج المعنى(8) ، وهو ما يطرح إشكالات منهجية عند إسقاطه على النصوص ذات الطبيعة العقدية.

المطلب الثالث- مفهوم التأويل وعلاقته بقراءة النصوص:

يُعدّ التأويل من المفاهيم المركزية في الدراسات اللغوية والفكرية، ويُقصد به في الاصطلاح العام: "صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى محتمل لقرينة تدل عليه"(9) ، وقد ارتبط هذا المفهوم في التراث الإسلامي بعلم التفسير وأصول الفقه، حيث وُضع له

ضوابط دقيقة تمنع الانحراف في فهم النصوص الشرعية، خاصة فيما يتعلق بالنصوص العقدية.

وفي السياق الحداثي، اتّسع مفهوم التأويل ليصبح أداة منهجية لإعادة قراءة النصوص الدينية، بحيث لا يقتصر على كشف المعنى، بل يتجاوزه إلى إنتاج معانٍ جديدة مرتبطة بسياق القارئ وظروفه التاريخية والمعرفية، وقد تأثر هذا التصور بشكل واضح بالمناهج الهيرمينوطيقية الغربية، التي تجعل من فعل الفهم عملية مفتوحة وغير نهائية(10)، وتكمن العلاقة بين التأويل وقراءة النصوص في كون التأويل هو الآلية التي يتم من خلالها الانتقال من ظاهر النص إلى معناه المقصود أو الممكن، غير أن الإشكال يبرز حين يُفصل التأويل عن ضوابط اللغة والسياق الشرعي، فيتحول إلى أداة لإعادة تشكيل المعنى وفق تصورات مسبقة، بدل أن يكون وسيلة لكشف المراد الحقيقي للنص.

وخلاصة ما سبق، فإن فهم التأويل في سياقه الإسلامي يختلف عن توظيفه في القراءات الحداثية، إذ أن الأول منضبط بأصول لغوية وشرعية، بينما يميل الثاني إلى الانفتاح التأويلي اللامحدود، وهو ما سيكون محل نقد في المباحث اللاحقة من هذا البحث.

المبحث الثاني- الأسس الفكرية للقراءة الحداثية للنص العقدي:

المطلب الأول- مركزية العقل(11) وإعادة بناء المعرفة الدينية:

تُعدّ مركزية العقل من أبرز الأسس الفكرية التي قامت عليها القراءات الحداثية للنصوص الدينية عمومًا، والنص العقدي على وجه الخصوص، فهذه الاتجاهات تنطلق من اعتبار العقل الإنساني المرجع الأعلى في الفهم والتأويل، وأنه قادر على إعادة بناء المعرفة الدينية وفق أدواته الخاصة، دون التقيد بالموروث التفسيري أو الأصولي واللغوي.

وفي هذا السياق، يُعاد ترتيب العلاقة بين الوحي والعقل، بحيث يُمنح العقل سلطة نقد النص وتحديد دلالته، بدل أن تكون وظيفته محصورة في الفهم والاستنباط ضمن ضوابط شرعية، وبذلك تتحول النصوص العقدية إلى مجال مفتوح لإعادة القراءة وفق المناهج الفلسفية والمعرفية الحديثة، التي تجعل من العقل معيارًا نهائيًا للحكم على المعنى، ومركزاً تؤول إليه هذه المعاني.(12)

كما ترتبط هذه المركزية بمحاولة إعادة بناء المعرفة الدينية على أسس إنسانية محضة، حيث يُنظر إلى الدين بوصفه تجربة تاريخية يمكن إعادة تفسيرها باستمرار،

لا منظومة عقدية ثابتة المعالم، وهو ما يؤدي إلى نوع من إعادة إنتاج المفاهيم العقدية بما يتناسب مع التحولات الفكرية والثقافية المعاصرة، غير أن هذا التصور يطرح إشكالات منهجية عميقة، تتعلق بحدود العقل في التعامل مع النصوص الغيبية، ومدى قدرته على الإحاطة بالمعاني التي تتجاوز إدراكه الحسي والتجريبي، وهو ما يجعل هذه الفرضية محل نقد في ضوء المنهج العقدي داخل المنظومة المعرفية الإسلامية.

المطلب الثاني- التاريخانية وأثرها في فهم النص العقدي:

تُعدّ التاريخانية من أبرز الآليات التي اعتمدتها القراءات الحداثية في تعاملها مع النصوص الدينية، حيث تقوم على فكرة أن النص لا يمكن فهمه إلا داخل سياقه التاريخي والاجتماعي الذي نشأ فيه، وبناءً على ذلك، فإن المعنى الديني- بما في ذلك المعنى العقدي- يُنظر إليه باعتباره نتاجًا لظروف تاريخية معينة، وليس حقيقة مطلقة تتجاوز الزمان والمكان؛ لتجسد أن النص الديني صالح لكل زمان ومكان.(13).

وانطلاقًا من هذا التصور، تسعى القراءة التاريخانية إلى إعادة تفسير النص العقدي من خلال ربطه بالواقع الذي نزل فيه، مع تقليص دائرة الإلزام فيه بالنسبة للواقع المعاصر، وبذلك يتم التمييز بين المعنى التاريخي للنص، والمعنى المعاصر له، مع منح الأخير سلطة أكبر في التوجيه والتأويل.

ويترتب على هذا المنهج أن كثيرًا من القضايا العقدية تُعاد قراءتها بوصفها تعبيرًا عن ثقافة زمنية معينة، لا باعتبارها حقائق إيمانية ثابتة، وهو ما يؤدي إلى إعادة النظر في عدد من المفاهيم العقدية وفق تطور السياقات التاريخية والاجتماعية والمعرفية؛ لكن يُشكل على هذا التقرير إثارته لإشكالي منهجيّ مهمّ، يتمثل في مدى إمكانية فصل النّص العقدي عن دلالته المطلقة، ومدى صحة إخضاعه الكامل للظرف التاريخي دون مراعاة طبيعته وشموليته ومصدره المستمد منه، وهو ما يجعل التاريخانية محل نقد للطرح الحداثي، خاصة فيما يتعلق بثبات العقيدة وعموم رسالتها.

المطلب الثالث- نسبية الدلالة وتعدد المعنى(14).

تُعدّ نسبية الدلالة من المرتكزات الأساسية في القراءة الحداثية للنصوص، حيث تنطلق من فكرة أن المعنى ليس ثابتًا أو نهائيًا، بل يتشكل بحسب القارئ وسياقه المعرفي والثقافي، وبناءً على ذلك، لا يُنظر إلى النص بوصفه حاملًا لمعنى واحد محدد، وإنما بوصفه فضاءً مفتوحًا لتعدد القراءات والتأويلات الممكنة.

وفيما يتعلق بالنص العقدي، فإن هذا التصور يؤدي إلى إعادة فهمه بعيدًا عن الضوابط المعهودة عند أهل الشريعة التي تحكم عملية الاستقراء والاستنباط، إذ يصبح

المعنى متغيرًا بتغير الخلفيات الفكرية للقارئ، لا مرتبطًا بالمراد الإلهي الثابت للنص، وبذلك تُفتح إمكانية تعدد الدلالات بشكل غير محدود، دون إلزام بتفسير واحد معتمد.

كما يظهر ارتباط هذا الطرح بتأثر واضح بالمناهج اللسانية والتأويلية الحديثة، التي تركز على دور القارئ-بغض النظر عن خبرته بالنص الديني- في إنتاج المعنى، أكثر من تركيزها على قصدية النص أو ثبات دلالته، وهو ما يجعل عملية الفهم عملية نسبية ومتجددة باستمرار.

ويؤخذ على هذا ما أُخذ على سابقيْه في كونه يطرح إشكالًا جوهريًا عند تطبيقه على النص العقدي، إذ إن العقيدة في المنظومة المعرفية الإسلامية تقوم على معانٍ قطعية وثوابت إيمانية، لا تقبل التعدد غير المنضبط، مما يجعل القول بنسبية الدلالة في هذا السياق محل نقد علمي ومنهجي، يضعف من تصوره، ويُهوّن من إمكانية الاعتماد عليه.

المطلب الرابع- أثر الفلسفات الغربية الحديثة في تشكيل القراءة الحداثية:

تأثرت القراءة الحداثية للنصوص الدينية،- ومنها النص العقدي،- بشكل واضح بالفلسفات الغربية الحديثة التي تشكّلت في سياق تاريخي مختلف عن السياق الإسلامي، وقد أسهمت تيارات فلسفية متعددة في تشكيل هذا التصور، مثل الفلسفة النقدية(15) والوجودية(16) والبنيوية(17) وما بعدها، إضافة إلى المناهج اللسانية والهرمنيوطيقا المعاصرة.

وقد أدت هذه التأثيرات إلى نقل أدوات تحليل النص من مجالها الغربي إلى حقل الدراسات الإسلامية، حيث أُعيد توظيف مفاهيم مثل "موت المؤلف(18)"، و"نسبية الحقيقة(19)"، و"تاريخية المعنى(20)"، في قراءة النص الديني، وهو ما جعل النص العقدي يُتعامل معه بوصفه نصًا بشريًا منفتحًا على التأويل، أكثر من كونه نصًا وحيانيًا له مرجعية قطعية.

كما أن هذا الاستيراد المنهجي لم يكن مجرد نقل أدوات، بل ارتبط بتبني خلفيات معرفية وفلسفية تؤثر في طريقة فهم النص ذاته، خاصة فيما يتعلق بمركزية الإنسان، وإعادة تعريف العلاقة بين الدين والمعرفة، وبين النص والواقع؛ إلا أن هذا التأثر يثير إشكالًا ذا طابع منهجي هام، يتمثل في مدى ملاءمة هذه الأدوات الفلسفية لسياق النص العقدي الإسلامي، الذي يقوم على مرجعية الوحي وثبات الأصول العقدية، وهو ما يجعل عملية الإسقاط غير المباشر- على النصوص القطعية المجمع على صحتها- لهذه المناهج محل نظر ونقد في الدراسات العقدية الإسلامية.

المبحث الثالث- آليات ومناهج قراءة النص العقدي عند الحداثيين:

المطلب الأول- الهيرومينوطيقا (نظرية التأويل):

تُعدّ الهيرومينوطيقا من أهم المناهج التي استندت إليها القراءة الحداثية في تعاملها مع النصوص الدينية، وهي في أصلها نظرية فلسفية غربية تُعنى بفهم النص وتأويله في ضوء العلاقة بين النص والقارئ والسياق، وقد تطورت هذه النظرية من كونها أداة لفهم النصوص اللغوية إلى إطار فلسفي شامل يركّز على دور القارئ وخلفياته الثقافية والمعرفية في إنتاج المعنى. وفي السياق الحداثي، تم توظيف الهيرومينوطيقا في قراءة النص العقدي باعتبار أن المعنى ليس ثابتًا داخل النص، وإنما يتشكل من خلال تفاعل القارئ مع النص ضمن سياقه التاريخي والمعرفي، وبذلك يصبح الفهم عملية مفتوحة، تتعدد فيها الدلالات بتعدد القراءات، دون التزام بمعنى واحد ، يُقطع بأنه معنى مراد لهذا النصّ بعينه، كما تُبرز الهيرومينوطيقا مفهوم أفق الفهم(21) ، حيث يلتقي أفق النص بأفق القارئ، وينتج عن هذا اللقاء معنى جديد متجدد باستمرار، وهو ما يجعل النص الديني، بما فيه النص العقدي، قابلاً لإعادة التأويل وفق تغير الأزمنة والسياقات، غير أن هذا التصور، حين يُنقل من سياقه الفلسفي العام إلى مجال النصوص العقدية، يطرح إشكالًا منهجيًا دقيقًا يتعلق بحدود التأويل وإمكان ضبطه. فافتراض انفتاح المعنى على أفق القارئ واندماج الآفاق بصورة غير مقيدة قد يبدو منسجمًا مع النصوص الأدبية أو الفلسفية، لكنه يثير إشكالًا أعمق عند تطبيقه على النصوص الوحيانية التي تقوم في التصور الإسلامي على مراتب من القطع والثبات في الدلالة والثبوت. ومن ثمّ، فإن تعميم مبدأ "الانفتاح التأويلي" على هذا النوع من النصوص قد يؤدي إلى إضعاف معيارية المعنى وإذابة الفروق بين ما هو قطعي وما هو ظني، بما يفضي إلى توسيع دائرة التأويل على نحو قد يهدد استقرار الدلالة العقدية ويجعلها خاضعة بالكامل لتحولات الأفق التاريخي للقارئ.

المطلب الثاني- المنهج التفكيكي :

يُعدّ المنهج التفكيكي من المناهج النقدية التي ظهرت في الفكر الفلسفي الغربي الحديث، وارتبط أساسًا بأعمال جاك دريدا(22) ، حيث يقوم على تفكيك البنى النصية وكشف التناقضات الداخلية في الخطاب، مع التشكيك في وجود معنى ثابت ونهائي للنص، ويهدف هذا المنهج إلى زعزعة مركزية المعنى المتعارف عليه زمن تنزيل الوحي، وفتح المجال أمام تعدد القراءات دون حدود صارمة، وضوابط مقنّنة، تراعي حرمة النصّ الديني بما في ذلك النصّ العقدي.

وقد تم توظيف هذا المنهج في بعض القراءات الحداثية للنصوص الدينية، حيث يُنظر إلى النص بوصفه بنية لغوية قابلة للتفكيك وإعادة التركيب، بدل اعتباره نصًا ذا دلالة مقصودة ومحددة، ووفق هذا التصور، يصبح النص العقدي مجالًا لإعادة إنتاج المعنى عبر الكشف عن التوترات الداخلية في اللغة والخطاب، كما أنه من لوازم هذا المنهج التقليص من الاعتماد على التفسير التراثي- المبني على أصول منضبطة-، لصالح قراءة جديدة تُعيد بناء المعنى انطلاقًا من آليات تحليلية لغوية وفلسفية، نشأت في بيئات مضطربة، لا ترتبط بالضرورة بالمرجعية العقدية أو الأصول التفسيرية المعتبرة، غير أن تطبيق المنهج التفكيكي على النص العقدي يطرح إشكالات جوهرية، أبرزها: تعارضه مع فكرة ثبات المعنى في النصوص الشرعية، واعتماده على نسبية دلالية قد تُفضي إلى إضعاف المرجعية العقدية للنص، وهو ما يجعله محل نقد في الدراسات الإسلامية التي تؤكد على ضبط الفهم النصي بأصول لغوية وشرعية محددة.(23)

المطلب الثالث- النقد التاريخي للنص الديني:

يُعدّ النقد التاريخي من المناهج الحديثة في الدراسات الغربية، ويهتم بدراسة النصوص الدينية من خلال تتبع نشأتها وظروفها التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تشكلت فيها، وينطلق هذا المنهج من اعتبار النص نتاجًا بشريًا مرتبطًا بسياق معين، يمكن تحليله وفهمه بأدوات التاريخ مثل أي نص آخر، كما يسعى إلى تفسير المعاني في ضوء ذلك السياق بدل الاكتفاء بالقراءة المجردة للنص.

وقد وظّفت بعض القراءات الحداثية هذا المنهج في التعامل مع النصوص العقدية، من خلال التركيز على سياق النزول أو ظروف التشكل التاريخي، وربط الدلالة بالواقع الذي ارتبط به النص، وبناءً على ذلك يتم التمييز بين ما يُعدّ حكمًا أو معنى مرتبطًا بسياقه التاريخي، وما يمكن تجاوزه أو إعادة قراءته في ضوء الواقع المعاصر، ويترتب على هذا التوجه أن الفهم الديني يصبح أكثر ارتباطًا بالتحولات التاريخية والاجتماعية، بدل أن يكون قائمًا على دلالات ثابتة عبر الزمن، كما يؤدي هذا المنهج إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم العقدية من زاوية تاريخية، باعتبارها استجابات لظروف معينة، وليس حقائق عقدية مطلقة، وهو ما يفتح المجال أمام إعادة تأويل واسعة للنصوص، وفق معايير تاريخية واجتماعية متغيرة،(24) غير أن هذا التصور يطرح إشكالًا منهجيًا مهمًا، يتعلق بمدى مشروعية تطبيق المنهج التاريخي على النص العقدي بوصفه نصًا قطعيّ الثبوت، في حين يقوم هذا المنهج على

افتراض نسبية الدلالة وارتباطها بالزمن. وهو ما قد يبدو غير منسجم مع مبدأ الثبات والعموم الذي تقوم عليه العقيدة الإسلامية في تصورها للنص.

المبحث الرابع- نقد القراءة الحداثية للنص العقدي:

المطلب الأول- الإشكالات المنهجية في القراءة الحداثية.

تُواجه القراءة الحداثية للنص العقدي مجموعة من الإشكالات المنهجية التي تمسّ بنيتها المعرفية وأسسها التأويلية، إذ يلاحظ في هذا الاتجاه غيابُ ضوابط واضحة ومستقرة تضبط عملية التعامل مع النص، حيث يغلب عليه تصور يقوم على تعدد القراءات وتحوّل الدلالة تبعًا للسياقات، بما يجعل المعنى في حالة سيولة دائمة، دون حدود منهجية دقيقة تضبط مسار الفهم أو تُحكِم نتائجه، ومن جهة أخرى، يُسجَّل على بعض هذه القراءات أنها تستند إلى مناهج فكرية غربية نشأت في سياقات تاريخية وفلسفية مغايرة، ثم تُسقطها على النصوص الشرعية دون مراعاة خصوصيتها بوصفها نصوصًا وحيانية ذات مرجعية عقدية قطعية، وهو ما يؤدي أحيانًا إلى نوع من الخلط بين الأدوات الفلسفية وآليات الاشتغال النصي في المجال الديني، بما ينعكس على دقة النتائج وصرامة الاستدلال، كما أن المبالغة في التركيز على دور القارئ في إنتاج المعنى قد تُضعف من حضور قصدية النص ومقاصده الأصلية، إذ يصبح الفهم مرتبطًا إلى حد كبير بأفق القارئ وتجربته الذاتية أكثر من ارتباطه ببنية النص ودلالته الداخلية، الأمر الذي يفتح الباب أمام تعدد واسع في التأويلات قد يصعب ضبطه أو ترجيحه وفق معايير منهجية مستقرة، وهو ما يُعد من أبرز المآخذ الموجهة إلى هذا الاتجاه النقدي، ويترتب على ذلك أن عملية الفهم قد تتحول من كونها محاولة لكشف المعنى إلى كونها إعادة إنتاج له وفق تصورات القارئ، مما يُفقد النص بعضًا من سلطته الدلالية ويجعل نتائجه التأويلية أكثر عرضة للاختلاف والتباين. كما أن هذا التوجه، في بعض صوره، قد يُضعف إمكان بناء قراءة تراكمية منضبطة للنصوص، بسبب تغير المداخل التأويلية وتعدد المرجعيات المعتمدة في التحليل، وعليه، فإن هذه الإشكالات مجتمعة تجعل من الضروري إعادة النظر في أسس هذا النمط من القراءة، من حيث أدواته وضوابطه، بما يضمن تحقيق قدر من التوازن بين الانفتاح التأويلي واحترام خصوصية النص العقدي وطبيعته المرجعية.(25)

المطلب الثاني- مخالفة أصول الاستدلال في العقيدة الإسلامية:

تقوم العقيدة الإسلامية على أصول منهجية دقيقة في الاستدلال، تستند إلى النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، مع اعتماد قواعد راسخة في

الفهم والاستنباط، تراعي دلالات اللغة العربية، ومقاصد الشريعة، وإجماع السلف الصالح، وهذه الأصول تُعدّ إطارًا ضابطًا للفهم يمنع الانزلاق نحو التأويل غير المنضبط أو القراءة العشوائية للنصوص.

وفي المقابل، تُلاحظ القراءة الحداثية أنها تتجاوز في كثير من الأحيان هذه الأصول، من خلال إعادة تعريف النص العقدي وفق مناهج تأويلية لا تُلزمها الضوابط الأصولية المعروفة، كما أنها تمنح العقل أو السياق التاريخي سلطة قد تتقدم على ظاهر النص أو مقصوده الشرعي، مما يؤدي إلى خلل في ترتيب مصادر المعرفة العقدية.

إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد نسبية المعنى وتعدد الدلالة بشكل غير منضبط قد يُفضي إلى تعطيل دلالات قطعية في العقيدة، أو إعادة تأويلها بما يخرجها عن مقاصدها الأصلية، وهو ما يُعدّ تعارضًا مع منهج الاستدلال في العقيدة الإسلامية الذي يميز بين القطعي والظني، ويُثبت المعاني العقدية الثابتة بنصوص واضحة لا تقبل التعدد غير المنضبط.

وعليه، فإن هذا التعارض المنهجي يُعدّ من أبرز أوجه النقد الموجه للقراءة الحداثية، من حيث عدم التزامها بالأطر الأصولية المعتمدة في فهم النصوص العقدية، مما يجعل نتائج هذا الفكر غير منضبطة وليست مطّردة.

المطلب الثالث- أثر المرجعيات الغربية على فهم النص العقدي:

تُعدّ المرجعيات الفكرية الغربية الحديثة من أبرز المؤثرات التي شكلت خلفية القراءة الحداثية للنصوص الدينية، بما في ذلك النص العقدي، فقد انتقلت مجموعة من المفاهيم الفلسفية والمنهجية من سياقاتها الأصلية في الفكر الغربي، مثل الفردانية(26) ونسبية الحقيقة، وتاريخية المعرفة، لتصبح أدوات تفسيرية في قراءة النص الديني.

وقد أدّى هذا التأثر إلى إعادة تشكيل طريقة التعامل مع النص العقدي، بحيث لم يعد يُقرأ في إطار مرجعيته القرآنية والحديثية، وإنما في ضوء تصورات فلسفية حديثة ترى أن المعنى نتاج للتاريخ واللغة والذات القارئة، وهو ما جعل بعض القراءات تميل إلى إعادة تفسير المفاهيم العقدية بما يتوافق مع هذه الخلفيات الفكرية.

كما أن هذا الاستمداد المنهجي لم يكن محايدًا، بل حمل معه تصورات منهجية معرفية تؤثر في نتائج القراءة، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الحقيقة والثبات في النصوص الدينية، وهو ما أدى في بعض الحالات إلى إضعاف المرجعية النصية لصالح المرجعيات الفلسفية الخارجية.

غير أن هذا التأثير يطرح إشكالًا علميًا يتمثل في مدى ملاءمة هذه المرجعيات لسياق النص العقدي الإسلامي، الذي يقوم على الوحي والثبات، لا على النسبية والتاريخية المطلقة، وهو ما يجعل هذا التوظيف محل نقد في الدراسات العقدية الإسلامية.

الخاتمـــــــــــة:

أولاً- النتائج.

1- قامت القراءة الحداثية للنص العقدي على أسس فكرية ومنهجية أبرزها: مركزية العقل، والتاريخانية، ونسبية الدلالة، وتعدد المعنى .

2- وظّفت هذه القراءة مناهج حديثة مثل الهيرومينوطيقا، والتفكيكية، والنقد التاريخي واللساني في إعادة فهم النص العقدي .

3- أسهمت هذه المناهج في إنتاج مقاربات جديدة للنص العقدي، تختلف عن مناهج التفسير المعتمدة في التراث الإسلامي .

4- أفرزت هذه القراءات إشكالات معرفية تتعلق بمدى انسجامها مع طبيعة النص العقدي بوصفه نصًا وحيانيًا ثابت الأصول والمصدر والدلالة .

5- ظهر في بعض هذه القراءات تأثر واضح بالمرجعيات الفلسفية الغربية في توجيه النتائج التأويلية .

6-أن لقراءة النص العقدي في الفكر الحداثي المعاصر أدوات هجومية؛ ليست منضبطة بالأصول المنطقية المركزية في السياقات الخصوصية الدينية والاجتماعية.

ثانيًا- التوصيات:

1- ضرورة ضبط توظيف المناهج الحديثة في دراسة النص العقدي بما يضمن عدم إخلالها بخصوصيته العقدية ومنهجيته التفسيرية .

2- أهمية تحقيق توازن منهجي بين الاستفادة من الأدوات المعاصرة في التحليل، والالتزام بأصول الاستدلال المعتمدة في التراث الإسلامي.

3-جمع الإشكالات المنهجية التي وجهت للقراءة الحداثية المعاصرة، وتوظيفها في الرد على الحداثيين العرب؛ لإظهار حجم المقاربة بينهم وبين فلاسفة الحداثة التي ظهرت في عصر التنوير الأوروبي.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامـــــــــــش:

1- الهيرومينوطيقا: "يرجع أصل (Hermeneutics إلى اللغة اليونانية، وهو جذر لمعنى التأويل والتفسير، وهو منهج معرفي تبنّاه الفلاسفة في تأويل النصوص المقدسة، ظهرت في القرن السابع عشر الميلادي، مرّت بمراحل عديدة كالتأويلية الكلاسيكية والتأويلية الفلسفية، وكلّها تنطلق من أنّ النصّ المقدّس قابلٌ للتأويل وفق عوامل محددة". يُنظر: الهيرومينوطيقا منشأ المصطلح ومعناه واستعمالاته في الحضارات الإنسانية المختلفة، صفدر إلهي راد، تعريب: حسنين الجمال،24..

2-التفكيكية: تيار فلسفي وأدبي ظهر في ستينيات القرن العشرين، وهو عبارة عن منهجية لمقاربة الظواهر الفلسفية والتاريخية والأدبية تشريحا وتفكيكا وتقويضا، وقد ارتبطت التفكيكية بالفيلسوف الفرنسي جاك ديريد في كتابه علم الكتابة، وهذه المنهجية تعدّ انفتاحاً لانهائياً على النصّ، تجعله قابلاً للتأويل المستمر، وهي دعوة إلى السيولة والتسيب الفكري وإثارة الشك في المعتقدات". يُنظر: أفق الخطاب النقدي، حافظ، صبري، ص 39.

3- التاريخانية: مفهوم يكرّس القطيعة مع الماضي، ويعدّ المواقف والمسائل والنصوص لا يمكن أن يتجاوز مكانه، ظهر أعقاب الثورة الفرنسية 1789م، يرفع شعار أن النصوص المقدسة نزلت في بيئات اجتماعية لها خصوصيتها، ولا تصلح هذه النصوص للعصر الحاضر". يُنظر: التاريخية: المفهوم وتوظيفاته الحداثية، مرزوق العمري، 27.

4- يُنظر: النص العقدي في الاسلام بين التفسير والترجمة، محمد بنعيش، 12.

5- يُنظر: الحداثة: المصطلح والمفهوم، نايف العجلوني، 47.

6-التاريخية والسياقية منهجان في قراءة النصوص، وغالبًا يُخلط بينهما رغم اختلافهما في المستوى والوظيفة، فـالتاريخية تقوم على فكرة أن النص منتج لظرف تاريخي محدد، وأن معناه يتشكل داخل شروطه الزمنية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي لا يمكن عزله عن لحظة نشأته أو التعامل معه كمعنى ثابت يتجاوز التاريخ، وهي بهذا المعنى تميل إلى التأكيد على نسبية الفهم وتغير الدلالة بتغير السياقات التاريخية، أما السياقية فهي تركز على فهم النص من خلال سياقه المباشر اللغوي والسببي والاجتماعي، مثل أسباب النزول وملابسات الخطاب، بهدف الوصول إلى المعنى المقصود في لحظة الخطاب الأصلية، لكنها لا تنفي بالضرورة إمكانية امتداد المعنى أو الاستفادة منه خارج سياقه التاريخي، لذلك فهي أقرب إلى أدوات التفسير الضابطة للفهم أكثر من كونها مشروعًا لنزع النص من بعده الزمني. يُنظر: الهيرومينوطيقا القرآنية في التفسير، أسيل عبد الأمير، 96.

7-يُنظر: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، 23-24.

8- وهذا ما يقرره محمد أركون، عندما قال:" أن القرآن والتراث الإسلامي الكامل لا بد أن نطبق عليه القراءات المنهجية والأبستمولوجيا". يُنظر: الإسلام والتاريخية والتقدم، أركون، 22.

9- أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، 315/1.

10-الهيرومينوطيقا منشأ المصطلح ومعناه واستعمالاته في الحضارات الإنسانية المختلفة،28.

11-إنّ تقديمَ المعتزلةِ للعقلِ في النظر والاستدلال، وجعلَه أصلًا في فهم الخطاب وتأويله، أورثَ مسلكًا يقوم على تغليب المعقول في بناء التصورات؛ ثم جاءت الحداثةُ الغربية فوسّعت سلطان العقل حتى جعلته الحاكمَ على المعرفة والوجود بمعزلٍ عن الوحي. غير أنّ العقل عند المعتزلة كان خادمًا لأصول الاعتقاد، وأمّا في الفكر الحداثي فقد صار أصلًا مستقلًّا في التقويم والتوجيه. يُنظر: المواءمة بين التراث والحداثة، محمد عابد الجابري،19.

12-الوحي والإنسان قراءة معرفية، محمد السيد، 97.

13-وهذا ما قرره نصر أبو زيد- وذلك في معرض تبريره لمقولة المعتزلة في خلق القرآن- عندما قال عن التاريخية أنها:" الحدوث في الزمن". يُنظر: النص السلطة والحقيقة، نصر أبو زيد، 71.

14- نسبية الدلالة: تعني أنّ المعنى غير ثابت على وجه الإطلاق، وتعدد المعنى: يعني إمكان وجود أكثر من قراءة معتبرة للنص الواحد بحسب زاوية النظر والتأويل. يُنظر: من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، 126.

15- الفلسفة النقدية عند إيمانويل كانط تقوم على فكرة أساسية: نقد قدرة العقل نفسه قبل أن نحكم على العالم. أي أنه بدل أن يسأل: ما الذي نعرفه عن الأشياء؟ يسأل أولًا: كيف يمكن للعقل أن يعرف أصلًا؟ لذلك سمّاها "نقدية" لأنها لا تبني نظامًا فلسفيًا مباشرًا عن الوجود، بل تفحص شروط إمكان المعرفة وحدودها. يُنظر: فلسفة كانط النقدية، جيل دولوز، 19.

16- الوجودية: تيار فلسفي حديث يجعل الوجود الإنساني الفردي محور التفكير، ويرى أن الإنسان لا يملك ماهية جاهزة سابقة على وجوده، بل يبدأ أولًا بالوجود ثم يصنع ماهيته بنفسه عبر الاختيار والمسؤولية والحرية. لذلك تركز الوجودية على القلق، والحرية، والمعنى، والتجربة الفردية بوصفها أساس الفهم الفلسفي للإنسان. يُنظر: دراسات في المذاهب والتيارات الفكرية المعاصرة، ناصر القفاري، 115.

17- البنيوية: البنيوية اتجاه فكري ولساني في القرن العشرين يرى أن الظواهر الإنسانية (كاللغة والأدب والأسطورة والمجتمع) لا تُفهم من عناصرها المفردة، بل من خلال البنية الكلية للعلاقات داخل نسق مغلق، حيث يتحدد المعنى بموقع العنصر داخل النظام لا بذاته، وتكمن إشكاليتها من جهة التصور العقدي في أنها تُضعف فكرة المعنى الثابت والمراد المستقل للنص، لأنها تجعل الدلالة ناتجة عن العلاقات الداخلية فقط دون مرجعية خارجية متعالية، مما يفتح باب نسبية الفهم وتعدد القراءات. يُنظر: نقد النص، علي حرب، 27.

18- مصطلح موت المؤلف مرتبط بالنقد الأدبي والفلسفة الحديثة، واشتهر به الناقد الفرنسي Roland Barthesفي مقال نشره سنة 1967. ومقصود الحداثيين هو "رفعُ هيمنة قصد الكاتب الفردي، وإفساح المجال لاعتبار النص في ذاته، من حيث هو بنيةٌ دلالية تتعدد وجوه تلقيها بتعدد القرّاء وآفاقهم المعرفية". أو بمعنى آخر:" إن الكلام إذا صدر عن قائله، لم يبقَ النظر مقصورًا على قصد المتكلم من جهة خصوصه، بل ينتقل الاعتبار إلى ما يدل عليه اللفظ في جملة الاستعمال، وإلى ما يفهمه المخاطَب بحسب قوانين اللسان ووجوه الدلالة، وذلك أن المعاني لا تُستمد من نيات أربابها مجردة، وإنما تُنال من جهة انتظام الخطاب، ومقتضى السياق، وما جرى عليه عرف التخاطب بين أهل اللسان، فإذا استقر النص واستقلّ بنفسه، صار كأنه منفصل عن صاحبه من حيث الاحتجاج والدلالة، فلا يكون للمؤلف بعد ذلك سلطانٌ مطلق على وجوه فهمه وتأويله". يُنظر: خطاب الحداثة قراءة نقدية، حميد سمير، 33.

19- نسبية الحقيقة: إنكار وجود حقيقة ثابتة مطلقة يمكن للإنسان أن يدركها إدراكًا نهائيًا مستقلًا عن الزمان والثقافة واللغة والسلطة، فالحقيقة -عندهم- ليست شيئًا واحدًا قائمًا بذاته، بل هي نتاج: السياق الثقافي، والبنية اللغوية، والخبرة الفردية، لكن ينبغي التفريق بين أمرين، الأول: نسبية الفهم البشري للحقيقة: وهذا أمر يقبله كثير من الفلاسفة والعلماء؛ لأن البشر يخطئون وتختلف زوايا نظرهم، والثاني: نسبية الحقيقة نفسها: أي القول بعدم وجود حق مطلق أصلًا، وهذا هو المعنى الراديكالي الذي ظهر بقوة في بعض تيارات ما بعد الحداثة، ولهذا انتقد كثير من المفكرين هذه الفكرة؛ لأنهم رأوا أنها تؤدي إلى: سقوط المعايير الثابتة، وتعذر الحكم بين الآراء، بل ووقوع التناقض؛ إذ إن عبارة "كل حقيقة نسبية" تُطرح أحيانًا كأنها حقيقة مطلقة. يُنظر: سؤال الأخلاق-مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية-، طه عبد الرحمن، 41.

20- تاريخية المعنى: فكرة ترى أن المعاني ليست ثابتة أو متعالية عن الزمن، بل تتشكل داخل سياقها التاريخي واللغوي والثقافي، وتتغير بتغير ظروف الإنتاج والتلقي وأفق القارئ، فلا وجود لمعنى نهائي واحد للنص خارج هذه الشروط، وترتبط هذه الفكرة بالهيرومينوطيقا الحديثة عند Hans-Georg Gadamerو Martin Heidegger، ثم تطورت في بعض اتجاهات ما بعد الحداثة، وأثارت جدلًا واسعًا حين طُبقت على النصوص الدينية، إذ رأى نقاد مثل Taha Abdurrahmanو Abdelwahab Elmessiriأنها قد تؤدي إلى تسييل الدلالة وإلغاء ثبات المعنى. يُنظر: روح الحداثة، طه عبد الرحمن، 177-178.

21- "أفق الفهم" في الهيرومينوطيقا عند Hans-Georg Gadamerهو الإطار المعرفي والتاريخي واللغوي الذي ينطلق منه القارئ في إدراك النص وفهمه، ويتكوّن من ثقافته وخبراته وظروفه الاجتماعية، ولا يتحقق الفهم عنده بمعزل عن هذا الأفق، بل من خلال تفاعله مع أفق النص نفسه في سياقه التاريخي، فيما يسميه "اندماج الآفاق" ، حيث يتشكل المعنى من هذا التداخل بين أفق القارئ وأفق النص. يُنظر: خطاب الحداثة، حميد سمير، 66.

22- فيلسوف فرنسي من أصل جزائري وأحد أبرز مفكري القرن العشرين، ومؤسس تيار التفكيكية في الفلسفة والنقد الأدبي، يقوم مشروعه الفكري على نقد فكرة المعنى الثابت أو التفسير النهائي للنصوص، إذ يرى أن الدلالة لا تستقر عند معنى واحد، بل تتولد داخل شبكة من العلاقات اللغوية والاختلافات التي تجعل المعنى مؤجلًا ومتعددًا باستمرار، من خلال ترسيخ فكرة أن النصوص مفتوحة على تعدد لا نهائي من القراءات والمعاني. يُنظر: مناهج النقد المعاصر، صلاح فضل، 174

23- يُنظر: خطاب الحداثة، حميد سمير، 71-72.

24- النقد التاريخي للنص الديني في القراءات الحديثة ينظر فيه إلى النص بوصفه "ابن بيئته"، أي أنه لا يُفهم إلا إذا رجعت معه إلى زمنه وظروفه الاجتماعية، وكأنه لا يتكلم إلا بلسان عصره ثم يُطلب منه لاحقًا أن يشرح نفسه للحاضر يُنظر: مناهج النقد المعاصر، صلاح فضل، 179.

25- يُنظر: روح الحداثة، طه عبد الرحمن، 188-189.

26- الفردانية في الفكر الغربي نشأت ضمن سياق الفلسفة الليبرالية منذ عصر التنوير، حيث ارتبطت بمركزية الفرد وحقوقه وحريته في مواجهة سلطة الدولة والجماعة، كما عند جون لوك وجان جاك روسو، وقد تطورت لاحقًا لتشمل التيارات الوجودية والفلسفات الحديثة التي تؤكد استقلال الذات ومسؤوليتها، أما في الفكر الحداثي العربي، فقد استُخدم مفهوم الفردانية في سياق نقد البنى التقليدية والمرجعيات الدينية، وفي هذا الانتقال تحوّل المفهوم من دلالته السياسية والقانونية الأصلية إلى أداة معرفية لتفكيك الخطاب وإعادة بناء علاقة الفرد بالنص والتراث، ويُنتقد هذا التوظيف بوصفه استلابًا للمفهوم من سياقه الغربي وإعادة توظيفه في سياق مختلف دلاليًا ووظيفيًا. يُنظر: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، عبد الوهاب المسيري، 120/3.